

إطار مقترح لتفعيل رقمنة التحصيل الضريبي في العراق

A proposed framework for activating the digitization of tax collection in Iraq

أ.م.د. أحمد طاهر العنبيكي²

Asst. Prof. Dr. Ahmed Taher Al-Anbaki
الجامعة التقنية الوسطى، الكلية التقنية الإدارية - بغداد
Middle Technical University, Technical
Administrative College, Baghdad

Ahmed.tk82@mtu.edu.iq

Orcid: 0000-0002-7692-1063

أ.م.د. ندى سلمان حبيب العزاوي¹

Asst. Prof. Dr. Nada Salman Habib
Al-Azzawi

الجامعة العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد

Iraqi University, College of
Administration and Economics

Nada.s.habib@aliragia.edu.iq

<https://orcid.org/0000-0002-1455-2418>

م.م. مريم بهاء الدين بابات اديب³

Asst. Lect. Maryam Bahaa El-Din Babat Adeeb

كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

Baghdad College of Economic Sciences, University

maryam.b.babat@aliragia.edu.iq

المستخلص:

يعد تحصيل الضرائب ركيزة أساسية للاستقرار الاقتصادي، إلا أن عدم الكفاءة والافتقار إلى البنية الأساسية الرقمية أعاقا الإدارة الضريبية الفعالة في العراق. تقترح هذه الدراسة إطاراً شاملاً لتفعيل رقمنة تحصيل الضرائب في العراق، بهدف تعزيز الكفاءة والشفافية والامتثال. يدمج الإطار المقترح الحلول التكنولوجية الحديثة، مثل التقديم الضريبي الإلكتروني، وأنظمة الدفع الرقمية، وحفظ السجلات القائمة على تقنية البلوك تشين، لتبسيط العمليات الضريبية والحد من مخاطر الفساد. بالإضافة إلى ذلك، تدرس الدراسة التحديات الرئيسية، بما في ذلك القيود التنظيمية، والاستعداد التكنولوجي، وتبني دافعي الضرائب. من خلال مراجعة أفضل الممارسات العالمية وتحليل النظام الضريبي الحالي في العراق، يقدم البحث توصيات قابلة للتنفيذ لصناع السياسات والسلطات الضريبية. تسلط النتائج الضوء على الفوائد المحتملة للتحويل الرقمي في إدارة الضرائب، مثل تحسين تحصيل الإيرادات، وتقليل العبء الإداري، وزيادة الثقة بين دافعي الضرائب والحكومة. تساهم هذه الدراسة في الجهود الجارية لتحديث النظام الضريبي في العراق وتتماشى مع مبادرات الحوكمة الرقمية الأوسع نطاقاً.

الكلمات المفتاحية: رقمنة الضرائب، التحصيل الإلكتروني للضرائب، البيئة العراقية.

Abstract

Tax collection is a cornerstone of economic stability, yet inefficiency and lack of digital infrastructure have hampered effective tax administration in Iraq. This study proposes a comprehensive framework to enable digitization of tax collection in Iraq, with the aim of enhancing efficiency, transparency, and compliance. The proposed framework integrates modern technological solutions, such as electronic tax filing, digital payment systems, and blockchain-based record-keeping, to simplify tax processes and reduce the risk of corruption. In addition, the study examines key challenges, including regulatory constraints, technological readiness, and taxpayer adoption. By reviewing global best practices and analyzing the current tax system in Iraq, the research provides actionable recommendations for policymakers and tax authorities. The findings highlight the potential benefits of digital transformation in tax administration, such as improving revenue collection, reducing administrative burden, and increasing trust between taxpayers and the government. This study contributes to ongoing efforts to modernize the tax system in Iraq and aligns with broader digital governance initiatives.

Keywords: Tax digitization, electronic tax collection, Iraqi environment.

1- المقدمة

إن تحديث الإدارة الضريبية يشكل أولوية عالمية، وتتبنى العديد من البلدان حلولاً رقمية لتحسين كفاءة تحصيل الضرائب. ومع ذلك، لا يزال العراق يعتمد على الأساليب التقليدية اليدوية لتحصيل الضرائب، مما يؤدي إلى عدم الكفاءة الإدارية وخسائر الإيرادات. وقد نجحت العديد من الدول العربية، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر، في رقمنة أنظمتها الضريبية، مما أدى إلى زيادة الامتثال الضريبي وتحسين الإيرادات الحكومية. تهدف هذه الدراسة إلى وضع إطار مقترح لرقمنة تحصيل الضرائب في العراق بناءً على تجارب هذه البلدان. ومن خلال تحديد أفضل الممارسات والتحديات واستراتيجيات التنفيذ، سيوفر البحث خارطة طريق للعراق للانتقال إلى نظام ضريبي رقمي. وستساعد النتائج السلطات الحكومية وصناع السياسات والمؤسسات الضريبية على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الإصلاح الضريبي.

المبحث الأول: منهجية البحث

1-1 مشكلة البحث

تتجلى مشكلة البحث في عدم كفاءة نظام تحصيل الضرائب في العراق، حيث يواجه هذا النظام تحديات كبيرة مثل التهرب الضريبي، ضعف البنية التحتية الرقمية والضوابط الإدارية الضعيفة، ونقص في الامتثال من قبل دافعي الضرائب. مما يؤدي إلى خسائر في الإيرادات وتأخير في معالجة الضرائب. ويمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي:

هل تبني نظام ضريبي رقمي في العراق يعالج مشكلة التحصيل الضريبي غير الفعال؟

2-1 أهمية البحث

يمكن أن يؤدي تحويل تحصيل الضرائب إلى نظام رقمي إلى تحسين الكفاءة والشفافية والامتثال بشكل كبير. من خلال دراسة الدول العربية التي نفذت بنجاح أنظمة ضريبية رقمية، يوفر هذا البحث رؤى قيمة لصناع السياسات في العراق. ويمكن للإطار الرقمي المصمم جيداً:

- الحد من التهرب الضريبي والفساد.
- تحسين تحصيل الإيرادات الضريبية.
- تسهيل الامتثال لدافعي الضرائب.
- تعزيز الاستقرار الاقتصادي العام في العراق.

3-1 أهداف البحث

يهدف البحث إلى معالجة مشكلة التحصيل الضريبي غير الفعال من خلال اقتراح إطار عمل لتفعيل الرقمنة في العراق بناءً على التجارب العربية الناجحة، وينبثق من هذا الهدف الأساسي عدة أهداف فرعية متمثلة بـ:

1. تحليل نظام تحصيل الضرائب الحالي في العراق وتحديد تحدياته.
2. دراسة تجارب دول عربية مختارة في تنفيذ أنظمة تحصيل الضرائب الرقمية.
3. تقييم تأثير تحصيل الضرائب الرقمية على الامتثال الضريبي وتوليد الإيرادات.
4. وضع إطار مقترح لتمكين رقمنة تحصيل الضرائب في العراق.
5. تقديم توصيات سياسية لتنفيذ ناجح لأنظمة الضرائب الرقمية في العراق.

المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي

1-2 مفهوم الرقمنة

إن رقمنة المعلومات، وهو مفهوم أساسي في العصر الرقمي، يصف عملية تحويل البيانات التناظرية إلى تنسيق رقمي، مما يتيح تخزينها ومعالجتها ونقلها عبر الأجهزة الإلكترونية وشبكات الكمبيوتر (Tan et al., 2022). إن الرقمنة، كما هو محدد في الأدبيات، تجسد التحول الاجتماعي الناجم عن التبنّي الجماعي للتقنيات الرقمية التي تولد المعلومات وتعالجها وتنقلها (Katz & Koutroumpis, 2013). تتضمن هذه العملية تحويل المعلومات من الشكل التناظري إلى الشكل الرقمي، مما يسمح بتخزينها والوصول إليها ومشاركتها بكفاءة أكبر. أصبح دمج التقنيات الرقمية في العمليات التجارية،

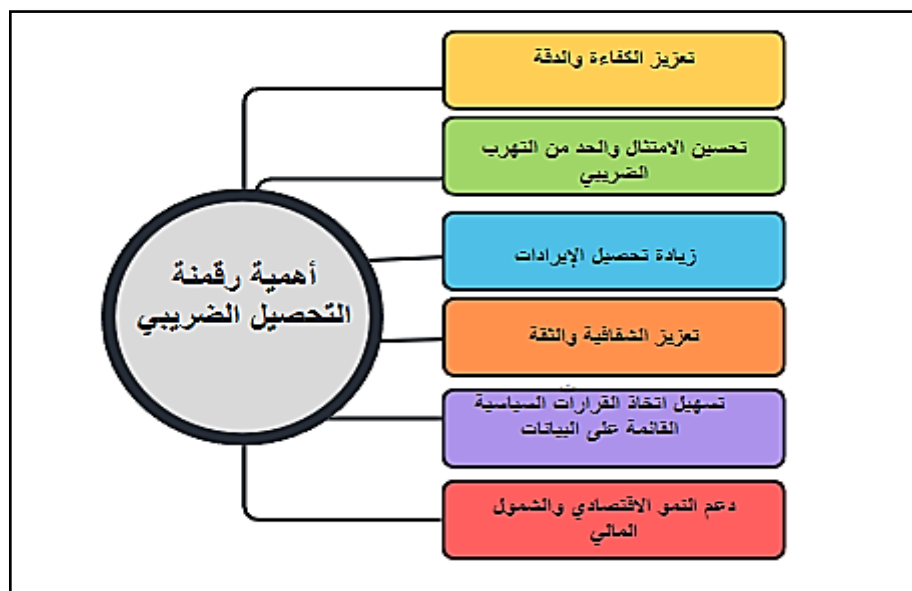
والذي يشار إليه غالبا باسم "التحول الرقمي"، ظاهرة سائدة في السنوات الأخيرة، حيث تسعى المنظمات إلى الاستفادة من قوة الأدوات الرقمية لدفع الابتكار وتحسين الكفاءة وتعزيز تجارب العملاء. (Vaska et al., 2021)

وقد وصف تيري كوني عملية الرقمنة بأنها عملية تحويل مصادر المعلومات المختلفة إلى صيغة قابلة للقراءة بواسطة الحاسوب باستخدام نظام مستقل يعتمد على البتات (Bits)، (أحمد وعصام، 2016) وهي الوحدة الأساسية للمعلومات في الأنظمة المعتمدة على الحاسوب. وتتضمن هذه العملية تحويل البيانات إلى سلسلة من الأرقام الثنائية، والمعروفة بالرقمنة، والتي أصبحت ممكنة من خلال استخدام تقنيات وأجهزة متخصصة (صوطة وطرشون، 2024).

وبهذا فإن الرقمنة هي عملية تحويل البيانات التناظرية إلى صيغة رقمية لتخزينها ومعالجتها ونقلها بفعالية عبر الأجهزة الإلكترونية. تسهم في التحول الاجتماعي والاقتصادي عبر تبني التقنيات الرقمية، مما يعزز الابتكار والكفاءة وتجربة المستخدم. تعتمد العملية على تحويل المعلومات إلى أرقام ثنائية باستخدام تقنيات متخصصة.

2-2 أهمية رقمنة التحصيل الضريبي:

تسهم رقمنة التحصيل الضريبي في بناء نظام مالي أكثر كفاءة ونمو وشفافية وعدالة من خلال (Chernousova, 2021) و (بومعد وجناي، 2023):



شكل (1) أهمية رقمنة التحصيل الضريبي

الشكل من اعداد الباحثين

1. تعزيز الكفاءة والدقة:

- أتمتة عمليات تحصيل الضرائب، والحد من الأخطاء اليدوية.
- تسريع تقديم الضرائب ومعالجتها واستردادها.
- تقليل الأعباء الإدارية على السلطات الضريبية ودافعي الضرائب.

2. تحسين الامتثال والحد من التهرب الضريبي:

- تمكين المراقبة في الوقت الفعلي لمدفوعات الضرائب والمعاملات.
- استخدام تحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي للكشف عن الاحتيال والتهرب الضريبي العدواني.
- تعزيز دقة التقارير من خلال السجلات الرقمية والفاتورة الإلكترونية.

3. زيادة تحصيل الإيرادات:

- تقليل تسرب الإيرادات الضريبية من خلال تتبع المعاملات بشكل فعال.
- توسيع القاعدة الضريبية من خلال دمج القطاعات غير الرسمية من خلال أنظمة الدفع الرقمية.
- تحسين التنفيذ من خلال عمليات التدقيق الآلية والتحليلات التنبؤية.

4. تعزيز الشفافية والثقة:

- الحد من الفساد من خلال الحد من التدخل البشري في تقييم الضرائب.
- توفير سهولة الوصول لدافعي الضرائب إلى سجلاتهم الضريبية والتزاماتهم.
- تشجيع الامتثال الطوعي من خلال منصات رقمية سهلة الاستخدام.

5. تسهيل اتخاذ القرارات السياسية القائمة على البيانات:

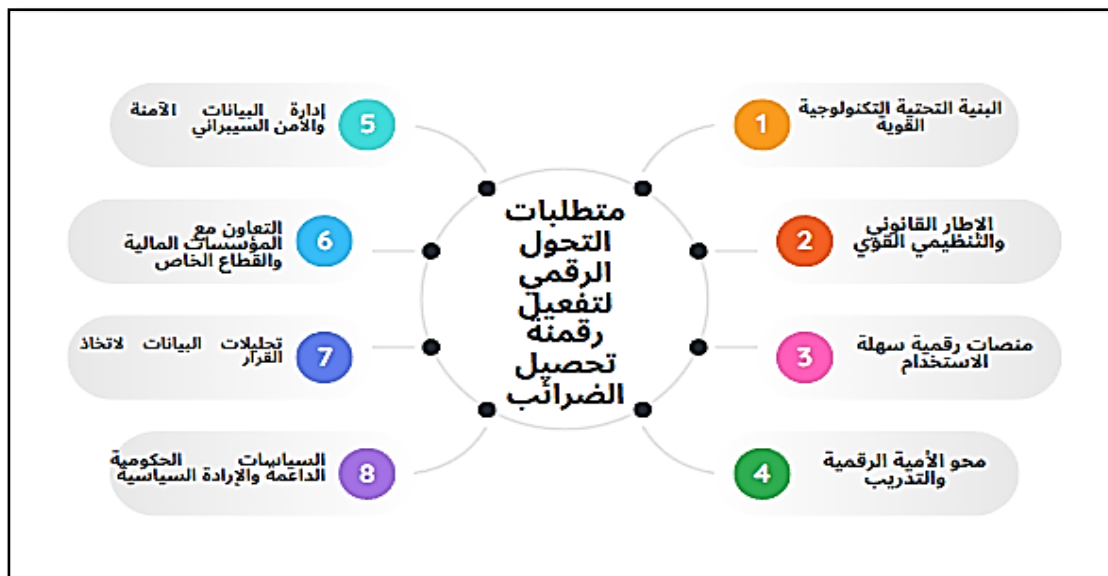
- تمكين الحكومات من تحليل اتجاهات الضرائب وتعديل السياسات وفقاً لذلك.
- يساعد في التنبؤ بإيرادات الضرائب بشكل أكثر دقة.
- تعزيز التعاون الضريبي عبر الحدود من خلال التبادل الرقمي للمعلومات.

6. دعم النمو الاقتصادي والشمول المالي:

- تشجيع تبني الدفع الرقمي ودمج الشركات في أنظمة الضرائب الرسمية.
- خفض تكاليف الامتثال للشركات، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- خلق بيئة ضريبية أكثر قابلية للتنبؤ واستقراراً للمستثمرين.

3-2 متطلبات التحول الرقمي لتفعيل رقمنة تحصيل الضرائب:

هناك العديد من المتطلبات التي يجب توافرها للتمكن من التحول الرقمي في المجال الضريبي والمتمثلة بـ (Brockmeyer, 2022) & Somarriba, (2024) (Alaradi, Moosdorff, 2024):



شكل (2) متطلبات التحول الرقمي لتفعيل رقمنة تحصيل الضرائب

الشكل من اعداد الباحثين

(1) **البنية التحتية التكنولوجية القوية:** لدعم تحصيل الضرائب الرقمية، يعد الأساس التكنولوجي القوي ضرورياً. تمكن الحوسبة السحابية من تخزين البيانات القابلة للتطوير، بينما تعمل الأتمتة والذكاء الاصطناعي على تبسيط العمليات الضريبية، واكتشاف الاحتيال وضمان الامتثال. تعزز تقنية البلوك تشين الأمان والشفافية من خلال توفير سجل لا يمكن التلاعب به للمعاملات. تعمل أنظمة الفوترة الإلكترونية والدفع الرقمي على تبسيط تقديم الضرائب من خلال أتمتة إعداد التقارير ومعالجة الدفع. بالإضافة إلى ذلك، يضمن التشغيل البيئي بين الأنظمة الضريبية والمؤسسات المالية تبادل البيانات بسلاسة.

(2) **الإطار القانوني والتنظيمي القوي:** يوفر الهيكل القانوني المحدد جيداً الأساس لجمع الضرائب الرقمية. يجب على الحكومات تنفيذ قوانين الضرائب الإلكترونية التي تنظم الإبلاغ الضريبي الرقمي وتقديمه ومدفوعاته. تحمي لوائح حماية البيانات والأمن السيبراني معلومات دافعي الضرائب، وتمنع الوصول غير المصرح به والاحتيال. يضمن الإبلاغ

- الضريبي الرقمي الإلزامي الامتثال من خلال مطالبة الشركات بتقديم السجلات الضريبية إلكترونياً. تسهل اتفاقيات الضرائب عبر الحدود تبادل المعلومات بين الولايات القضائية، وتحسين إنفاذ الضرائب.
- (3) **منصات رقمية سهلة الاستخدام:** يتطلب تبني أنظمة الضرائب الرقمية منصات بديهية وسهلة الوصول. تعمل بوابات الضرائب عبر الإنترنت والتطبيقات المحمولة على تبسيط عمليات التسجيل والتقديم والدفع، مما يقلل العبء على دافعي الضرائب. توفر برامج الدردشة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي مساعدة في الوقت الفعلي، وتوجه المستخدمين من خلال الاستفسارات المتعلقة بالضرائب. يضمن الدعم متعدد اللغات أن الخدمات الضريبية الرقمية تلبي احتياجات السكان المتنوعين، مما يعزز قابلية الاستخدام والامتثال.
- (4) **محو الأمية الرقمية والتدريب:** يعتمد التحول الرقمي الناجح على استعداد كل من دافعي الضرائب ومديري الضرائب. تعمل برامج التعليم العام على إعلام الشركات والأفراد بأدوات وإجراءات الضرائب الرقمية. يعمل تدريب موظفي الحكومة على تعزيز قدرات موظفي الضرائب، وتزويدهم بالمهارات اللازمة لإدارة أنظمة الضرائب الرقمية. تشجع حملات التوعية العامة بشكل أكبر على تبني الرقمية من خلال التأكيد على فوائدها وسهولة استخدامها.
- (5) **إدارة البيانات الآمنة والأمن السيبراني:** إن حماية معلومات دافعي الضرائب الحساسة أمر بالغ الأهمية في أنظمة الضرائب الرقمية. يضمن التشفير والمصادقة متعددة العوامل الوصول الآمن إلى منصات الضرائب، ومنع التهديدات السيبرانية. تراقب أنظمة الكشف عن الاحتيال التي تعمل بالذكاء الاصطناعي المعاملات الضريبية في الوقت الفعلي، وتحديد الأنشطة المشبوهة. تساعد عمليات تدقيق النظام المنتظمة في الحفاظ على الامتثال لمعايير الأمان، وتعزيز الثقة في إدارة الضرائب الرقمية.
- (6) **التعاون مع المؤسسات المالية والقطاع الخاص:** يتطلب النظام الضريبي الرقمي الناجح التعاون بين الوكالات الحكومية والمؤسسات المالية وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص. يسمح التكامل مع الأنظمة المصرفية بدفع الضرائب وإعداد التقارير في الوقت الفعلي. إن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تجلب الخبرة التكنولوجية من شركات التكنولوجيا المالية وشركات تكنولوجيا المعلومات، مما يحسن كفاءة تحصيل الضرائب الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، تضمن أطر الضرائب للتجارة الإلكترونية واقتصاد العمل المؤقت أن المنصات الرقمية تساهم في عائدات الحكومة.
- (7) **تحليلات البيانات لاتخاذ القرار:** تعزز تحليلات البيانات الإدارية الضريبية من خلال توفير رؤى قيمة حول سلوك دافعي الضرائب واتجاهات الامتثال. يسمح الرصد في الوقت الفعلي للسلطات الضريبية بتتبع المدفوعات واكتشاف المخالفات. تساعد التحليلات التنبؤية في التنبؤ بإيرادات الضرائب وتحديد المخاطر المحتملة. تعرض لوحات المعلومات القابلة للتخصيص بيانات الضرائب بتنسيق سهل التفسير، مما يساعد صناع السياسات في اتخاذ قرارات مستنيرة.
- (8) **السياسات الحكومية الداعمة والإرادة السياسية:** إن التزام الحكومة ضروري لنجاح رقمنة تحصيل الضرائب. إن الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، مثل ترقية أنظمة تكنولوجيا المعلومات وتوسيع إمكانية الوصول إلى الإنترنت، يدعم العمليات الضريبية الرقمية. ويضمن الدعم التشريعي إمكانية إنفاذ سياسات الضرائب الرقمية وتوافقها مع الأهداف الاقتصادية الأوسع نطاقاً. كما تعمل الحوافز التي تشجع على تبني التكنولوجيا الرقمية، مثل المزايا الضريبية للشركات الملتزمة، على تشجيع المشاركة في النظام الضريبي الرقمي.

4-2 تجارب بعض الدول العربية في تطبيق الضريبة الرقمية

أحرزت الدول العربية تقدماً في رقمنة التحصيل الضريبي، خاصة الدول ذات الاقتصادات المتنوعة، بينما بدأت الدول النفطية في تبنيها بعد 2014 لتنويع الإيرادات. كانت الأردن رائدة في الرقمنة منذ 2005، بينما بدأت الإمارات والسعودية رقمنة ضرائبها منذ 2017، مع تحديث الأنظمة وتعزيز الامتثال، وتعمل الكويت حالياً على مشروع رقمنة ضرائبها، والذي تم إنجازه في 2024، واستكملت مصر رقمنة التحصيل الضريبي ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي (2016-2019)، أما المغرب، فبدأت الرقمنة الضريبية تدريجياً منذ 2010، وتوسعت لتشمل جميع الملتزمين، مع تعميم الأداء الإلكتروني ليشمل ضرائب ورسوم إضافية. ومن أكثر النماذج تميزاً تجربة الأردن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية وكما موضح في أدناه:

الأردن: كانت الأردن أول من تبنت كدولة عربية سياسة التحول إلى الاقتصاد الرقمي من خلال رقمنة قطاعها الضريبي، حيث بدأ التنفيذ الرسمي في عام 2005. وبرزت أهمية رقمنة التحصيل الضريبي في زيادة مداخل الإيرادات الضريبية وقد تم تقييم أداء نظام رقمنة تحصيل الضرائب باستخدام التقارير الصادرة عن نظام متابعة ملفات تحصيل الضرائب (جودة، 2016)، والذي يتضمن ردود الفعل من كل من دافعي الضرائب وموظفي الإدارة الضريبية، والتي توصلت إلى أن رقمنة التحصيل الضريبي قد رفعت من نسبة 22.4% وهو ما يعادل 7249.1 مليون دينار أردني (دحوح وبوبعاية، 2024).

وإن مبادرة الأردن لتحويل تحصيل الضرائب إلى عملية رقمية تتم من خلال نظام eFawateercom، وهو عبارة عن منصة إلكترونية يشرف عليها البنك المركزي الأردني كجزء من برنامج الحكومة الإلكترونية، وهو يسمح للمستخدمين بعرض فواتيرهم المستحقة ودفعها بأمان وكفاءة.

السعودية: اتخذت المملكة العربية السعودية خطوات مهمة لرقمنة نظام تحصيل الضرائب لديها، عن طريق برنامج الفاتورة الإلكترونية الوطني الذي تم نشر لوائحه في نهاية عام 2020 وبدأ الاستخدام في العام 2021 حيث تعمل منصة (فاتورة) كنظام مركزي (ميروك، 2023) حيث يمكن للشركات إنشاء وإدارة وتخزين الفواتير الإلكترونية بما يتوافق مع اللوائح الوطنية. يعالج هذا التحول من الفوترة الورقية إلى الفوترة الرقمية تحديات مثل عدم الكفاءة والاحتيايل في عمليات الفوترة التقليدية (محمود، 202).

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، تم تطبيق النظام الضريبي في نهاية عام 2017 بعد إقرار القوانين والتشريعات الضريبية الاتحادية، والتي أقرت تطبيق الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة. وخلال هذه الفترة، قامت الهيئة الاتحادية للضرائب برقمنة معظم خدمات دافعي الضرائب، بما في ذلك تحصيل الضرائب، وتحديث أنظمتها لتتوافق مع اللوائح الضريبية ذات الصلة (المنعم والقان، 2021).

5-2 الضريبة في العراق

تتمتع مصلحة الضرائب العراقية بمكانة تاريخية هامة باعتبارها واحدة من أقدم المؤسسات الضريبية ليس فقط في العالم العربي ولكن ربما في المنطقة بأكملها، يعود تاريخ إنشاء الأنظمة الضريبية في العراق إلى عام 1920 عندما أنشأت البلاد أول قانون لضريبة الدخل بعد وقت قصير من تشكيل الحكومة الوطنية. تأسست مديرية الضريبة العقارية عام 1923 (الزوبعي، 2019)، وتلاها صدور قانون ضريبة الدخل رقم 52 عام 1927، مما ميز العراق عن الدول العربية الأخرى حيث ظهرت قوانين الضرائب بشكل رئيسي في الأربعينيات. ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن التشريعات الضريبية في العديد من الدول العربية قد تبلورت في الأربعينيات من القرن الماضي إلا أن العراق احتفظ بآثار قوانين الضرائب العثمانية لعدة قرون، إن هذا التاريخ التشريعي الواسع يجعل العراق يتمتع بتراث غني في مجال الضرائب يمتد لقرون (أولمبيو، 2024).

يعتمد النظام الضريبي حالياً في العراق على الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ويتم تنظيمه وفقاً للقوانين الضريبية السارية، وأبرزها قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982، إضافة إلى القوانين المعدلة والتشريعات الأخرى.

وأبرز أنواع الضرائب في العراق هي (عبد الفتاح والعامري، 2015):

1. **ضرائب مباشرة:** مثل ضريبة الدخل وتُفرض على الأفراد والشركات وفقاً لمعدلات تصاعدية، حيث تخضع الشركات لنسبة 15% على أرباحها، بينما تختلف النسب للأفراد حسب الدخل. وكذلك ضريبة العقار وتُفرض على العقارات المؤجرة بنسبة 10% من بدل الإيجار السنوي، وضريبة الرواتب وتُستقطع من رواتب الموظفين وفقاً لشرائح ضريبية متدرجة.
 2. **ضرائب غير مباشرة:** مثل ضريبة المبيعات التي تُفرض على بعض السلع والخدمات، مثل الوقود والتبغ والاتصالات، والرسوم الجمركية التي تُفرض على البضائع المستوردة، وفقاً لقانون التعرفة الجمركية.
- النظام الضريبي في العراق يعتمد على الإقرار الذاتي، حيث يُطالب المكلفون بتقديم بياناتهم الضريبية طواعية، ويتميز بضعف نسبة الالتزام الضريبي بسبب التهرب الضريبي والاقتصاد غير الرسمي، وهناك توجه نحو رقمنة التحصيل الضريبي لتحديث النظام وزيادة الكفاءة.

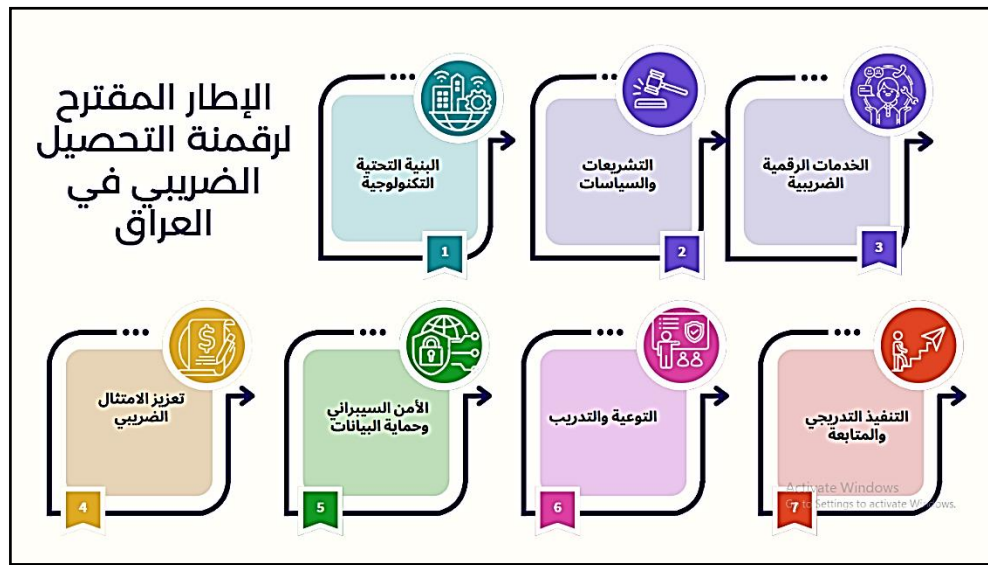
المبحث الثالث: اقتراح إطار لرقمنة التحصيل الضريبي

ومن التجارب الدول العربية المختارة يمكن وضع إطار مقترح لرقمنة التحصيل الضريبي في العراق

3-1 الهدف من اقتراح إطار لرقمنة التحصيل الضريبي في العراق

- زيادة الإيرادات الضريبية عبر تقليل التهرب وتحسين الامتثال.
- تسهيل العمليات الضريبية للمكلفين وتقليل الاعتماد على الإجراءات الورقية.
- تحقيق الشفافية والكفاءة في إدارة الضرائب، مما يعزز ثقة المستثمرين والمواطنين.

2-3 الإطار المقترح لرقمنة التحصيل الضريبي في العراق



شكل (3) الإطار المقترح لرقمنة التحصيل الضريبي في العراق

الشكل من اعداد الباحثين

1. البنية التحتية التكنولوجية:

- تطوير نظام ضريبي إلكتروني مركزي يتيح تسجيل المكلفين، تقديم الإقرارات، دفع الضرائب، ومتابعة الامتثال.
- تعزيز شبكات الاتصال وتوفير مراكز بيانات آمنة لاستضافة الأنظمة الضريبية الرقمية.
- التكامل مع أنظمة الدفع الإلكتروني والمصارف لضمان عمليات دفع سلسلة وأمنة.

2. التشريعات والسياسات:

- تحديث القوانين الضريبية لدعم المعاملات الرقمية والاعتراف بالإجراءات الإلكترونية.
- فرض إلزامية التسجيل الإلكتروني وتقديم الإقرارات عبر المنصات الرقمية.
- تعزيز الشفافية عبر قوانين تحمي البيانات الضريبية وتمنع التهرب الضريبي.

3. الخدمات الرقمية الضريبية:

- إطلاق بوابة إلكترونية موحدة تتيح الخدمات الضريبية للأفراد والشركات.
- توفير تطبيقات للهواتف الذكية لتقديم الإقرارات وسداد الضرائب بسهولة.
- استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لرصد الأنشطة المشبوهة ومنع التهرب الضريبي.

4. تعزيز الامتثال الضريبي:

- ربط الأنظمة الضريبية مع الجهات الحكومية الأخرى (مثل الكمارك، السجل التجاري، البنوك) لضمان الشفافية.
- تقديم حوافز للمكلفين الملتزمين، مثل تخفيضات ضريبية أو تسهيلات في الدفع.
- فرض غرامات تلقائية على المتأخرين في سداد الضرائب أو تقديم الإقرارات.

5. الأمن السيبراني وحماية البيانات:

- تطبيق بروتوكولات قوية لحماية المعلومات المالية من الاختراقات.
- استخدام تقنيات التشفير لضمان سرية المعاملات الضريبية.
- الامتثال للمعايير الدولية لحماية البيانات الشخصية للمكلفين.

6. التوعية والتدريب:

- تنفيذ برامج توعية لتعريف المكلفين بكيفية استخدام المنظومة الرقمية.
- تدريب الموظفين الضريبيين على إدارة الأنظمة الإلكترونية وتقديم الدعم الفني للمكلفين.
- تقديم دورات إلكترونية وورش عمل حول الرقمنة والامتثال الضريبي.

7. التنفيذ التدريجي والمتابعة:

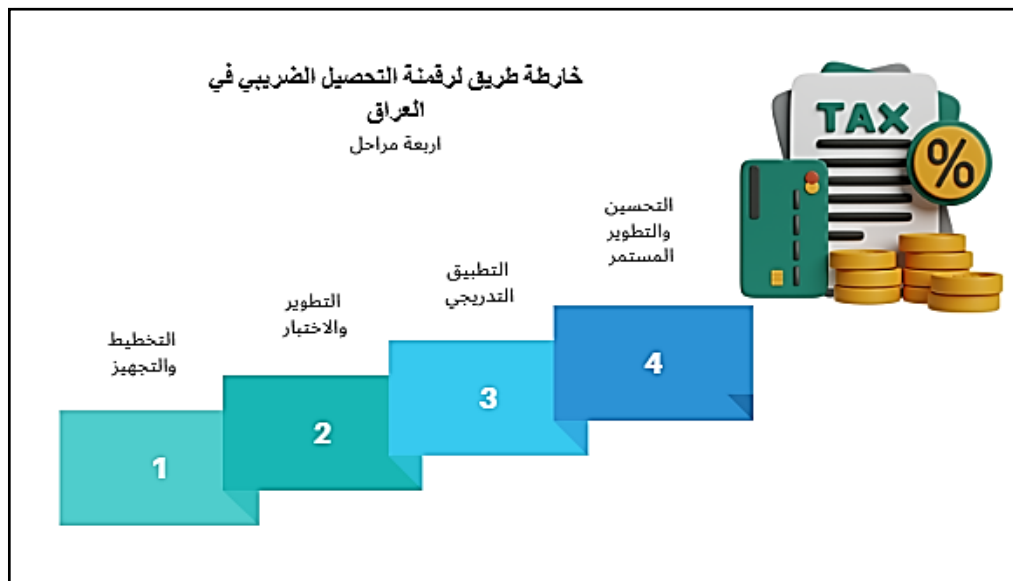
- بدء مرحلة تجريبية في بعض المحافظات، ثم التوسع تدريجياً.
- تقييم النظام بشكل دوري وتحسينه بناءً على التغذية الراجعة من المستخدمين.
- تكوين لجنة رقمنة الضرائب لمتابعة الأداء وحل المشكلات التقنية والتنظيمية.

هذا الإطار يساعد العراق على بناء نظام ضريبي رقمي متكامل، يعزز الاستدامة المالية ويسهم في تطوير الاقتصاد.

وللتخلص من التسجيلات المكررة أو الاحتمالية يجب تحديد هوية دافعي الضرائب الرقمي عن طريق (TIN) taxpayer identification number المرتبط بأنظمة الهوية الوطنية وتعتبر هذه المنصات غير فعالة ما لم توفر نظام الفوترة الإلكترونية وإعداد التقارير وذلك عن طريق إلزام الشركات باستخدام الفواتير الإلكترونية، مما يقلل من نقص التقارير والاحتمال كما يجب أتمتة عمليات التدقيق الضريبي ومراقبة الامتثال.

3-3 خارطة طريق لرقمنة التحصيل الضريبي في العراق

تمثل هذه الخارطة خطة زمنية متدرجة لتطبيق التحول الرقمي في التحصيل الضريبي، مع تحديد المراحل الأساسية والأهداف والأنشطة الرئيسية في كل مرحلة.



شكل (4) خارطة طريق لرقمنة التحصيل الضريبي في العراق

الشكل من اعداد الباحثين

المرحلة الأولى: التخطيط والتجهيز (6 - 12 شهرا)

الهدف: وضع الأسس القانونية والتقنية والإدارية لعملية الرقمنة.

الأنشطة الرئيسية:

1. إعداد التشريعات: تحديث القوانين الضريبية لضمان الاعتراف بالإجراءات الرقمية وإلزامية تقديم الإقرارات إلكترونياً.
2. تشكيل لجنة التحول الرقمي: فريق من وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، والبنك المركزي للإشراف على المشروع.
3. تحليل الوضع الحالي: تقييم البنية التحتية، الأنظمة الضريبية، ومستوى جاهزية المكلفين.
4. تصميم النظام الضريبي الرقمي: تحديد المواصفات الفنية، واختيار التكنولوجيا المناسبة (نظام ERP ضريبي).
5. توفير التمويل: البحث عن دعم مالي من الحكومة أو المنظمات الدولية لتمويل المشروع.

المرحلة الثانية: التطوير والاختبار (12 - 18 شهرا)

الهدف: إنشاء النظام الرقمي واختباره قبل التوسع في التطبيق.

الأنشطة الرئيسية:

1. تطوير البوابة الضريبية الإلكترونية :
 - تسجيل المكلفين إلكترونياً.
 - تقديم الإقرارات الضريبية والدفع عبر الإنترنت.
 - إصدار الفواتير الإلكترونية وإشعارات الدفع.
2. تكامل الأنظمة مع الجهات الحكومية :
 - الربط مع الكمارك، السجل التجاري، والمصارف لضمان تدفق البيانات.
3. الأمن السيبراني وحماية البيانات :
 - تطبيق أنظمة تشفير وحماية لمنع الاختيال والاختراقات.
4. إطلاق مرحلة تجريبية في محافظات محددة، مع تقييم الأداء ومعالجة المشاكل الفنية.

المرحلة الثالثة: التطبيق التدريجي (18 - 24 شهراً)

الهدف: البدء في تعميم النظام الرقمي على مستوى العراق.

الأنشطة الرئيسية:

1. توسيع نطاق الخدمة ليشمل جميع المحافظات والمكلفين.
2. إلزام الشركات الكبيرة والمهن الحرة بتقديم الإقرارات إلكترونياً كمرحلة أولى.
3. إطلاق تطبيقات الهاتف المحمول لتسهيل عمليات الدفع الضريبي.
4. تحفيز الامتثال الضريبي عبر حملات توعية وتقديم حوافز للمستخدمين الملتزمين.
5. فرض غرامات تلقائية على التأخير أو عدم الامتثال للقوانين الضريبية.

المرحلة الرابعة: التحسين والتطوير المستمر (بعد 24 شهراً)

الهدف: تحقيق التحول الرقمي الكامل وتحسين الأداء الضريبي.

الأنشطة الرئيسية:

1. توسيع الفئات المستهدفة ليشمل الأفراد والشركات الصغيرة تدريجياً.
2. تحليل البيانات الضريبية باستخدام الذكاء الاصطناعي لاكتشاف التهرب الضريبي.
3. تحسين تجربة المستخدم عبر تطوير خدمة الدعم الفني والاستجابة السريعة.
4. تحديث الأنظمة بشكل دوري لمواكبة التطورات التكنولوجية والتشريعية.
5. تقييم أداء النظام وقياس تأثير الرقمنة على الإيرادات الضريبية.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

1-4 الاستنتاجات:

- (1) تتطلب الرقمنة الفعالة دعماً حكومياً قوياً، وأطراً قانونية واضحة، وتعاوناً بين السلطات الضريبية والمؤسسات المالية ومقدمي التكنولوجيا. إن الاستثمارات في البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وبرامج بناء القدرات لمسؤولي الضرائب أمر بالغ الأهمية للانتقال السلس.
- (2) يواجه التحول إلى نظام ضريبي رقمي عقبات مثل البنية الأساسية القديمة، ومقاومة التغيير، ونقص الثقافة الرقمية بين دافعي الضرائب ومسؤولي الضرائب.
- (3) مكن للمنصات الرقمية تعزيز المساءلة من خلال الحد من التهرب الضريبي والفساد.
- (4) يمكن أن يؤدي تبني أنظمة الضرائب الرقمية إلى تقليل وقت المعالجة بشكل كبير، وتقليل الأخطاء البشرية، وتحسين تحصيل الإيرادات الضريبية. ومن شأن أتمتة الإيداعات الضريبية والمدفوعات أن تؤدي إلى معاملات أسرع وتقديم خدمات أفضل لدافعي الضرائب.
- (5) إن عملية الرقمنة الكاملة لتحصيل الضرائب معقدة وتتطلب نهجاً تدريجياً. واستناداً إلى التجارب العالمية، يمكن أن يستغرق التحول الرقمي الناجح من ثلاث إلى سبع سنوات، اعتماداً على عوامل مثل التزام الحكومة والبنية الأساسية التكنولوجية ومعدلات التبني العام.

2-4 التوصيات:

- (1) ينبغي للحكومة العراقية أن تتبنى نهجاً تدريجياً للرقمنة، بدءاً بالمشاريع التجريبية قبل التنفيذ الكامل.
- (2) سيكون تعزيز قوانين الأمن السيبراني وحماية البيانات أمراً ضرورياً لضمان ثقة دافعي الضرائب في الأنظمة الضريبية الرقمية.
- (3) يجب إجراء حملات التوعية العامة وبرامج التدريب لتشجيع مشاركة دافعي الضرائب والامتثال.
- (4) يمكن للتعاون مع المؤسسات الدولية أن يوفر الخبرة الفنية والتمويل لتسريع التحول الرقمي في تحصيل الضرائب.

References

1. Alaradi, M., & Moosdorff, B. (2024). The role of digital platforms in collecting VAT in selected countries in the Middle East. *International VAT Monitor*, 35(1).
2. Brockmeyer, A., & Somarriba, M. S. (2022). Electronic payment technology and tax compliance. Policy Research Working Paper, Macroeconomics, Trade and Investment Global Practice. [https://doi.org/\[Insert DOI if available\]](https://doi.org/[Insert DOI if available])
3. Chernousova, K. S. (2021). Digital transformation of tax administration as a function of state administration. *European Proceedings of Social and Behavioral Sciences*.
4. Tan, K.-L., Chi, C., & Lam, K. (2022). Analysis of digital sovereignty and identity: From digitization to digitalization. *arXiv (Cornell University)*. <https://doi.org/10.48550/arxiv.2202.10069>
5. Tan, K.-L., Chi, C., & Lam, K. (2022). Analysis of digital sovereignty and identity: From digitization to digitalization. *arXiv (Cornell University)*.
6. Vaska, S., Massaro, M., Bagarotto, E., & Mas, F. D. (2021). The digital transformation of business model innovation: A structured literature review. *Frontiers in Psychology*, 11.
7. جودة، إ. م. ن. (2016). التجربة الأردنية في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي. في المؤتمر العلمي الأول: النظرة المستقبلية لمنشآت الأعمال في ضوء التطورات التكنولوجية. مركز معرفة الإنسان للدراسات والأبحاث والنشر والتوزيع.
8. عبد العزيز، أ. ب.، & بوب، ع. ع. و. (2016). دور الإيرادات الضريبية كمصدر من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية. مجلة كلية الدراسات العليا - جامعة النيلين، 6(23).
9. أتبيوي، أ. (2024). تطبيق التقييم الضريبي الذاتي في العراق. ورقة سياسات.
10. بومعد، س.، & جناي، م. ع. (2023). رقمنة التحصيل الضريبي كآلية لضمان الإيرادات الضريبية: دراسة تطبيقية تجريبية في مصر والأردن. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 8(2).
11. دحوح، ن.، & بوعباية، ح. (2024). فعالية رقمنة التحصيل الضريبي في زيادة مداخيل الإيرادات الضريبية: دراسة تحليلية لدولة الأردن. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 17(2).
12. الزوبعي، س. (2019). الحوكمة ودورها في زيادة الحصيلة الضريبية في العراق. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 14(49).
13. صوطه، ك.، & طرشون، خ. (2024). دور الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي: دراسة حالة عينة من الدول العربية للفترة 2015 - 2020. رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
14. عبد الفاتح، م.، & العامري، م. (2015). أثر حوكمة الشركات في التخطيط الضريبي. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 10(30).
15. الفليج، ع. ع. (2020). أثر التحول الرقمي على تطور النظم الضريبية في ظل جائحة كورونا. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، 13(2).
16. نصي، م. م. س. (2023). استخدام برنامج الرقمنة الحكومية لمنظومة الإقرارات الإلكترونية والفاتورة الإلكترونية في تطبيق الفحص الضريبي الإلكتروني بمصلحة الضرائب المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية - كلية التجارة جامعة دمياط، 14(1).
17. عبد الرحيم، م. ي. (2022). أثر التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي المصرية في دعم حصيلة الإيرادات الضريبية. كلية التجارة - جامعة جنوب الوادي، 3(16).
18. محمود، ر. م. (2024). دور التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي وأثره على حصيلة الإيرادات الضريبية. مجلة الجامعي، 39.
19. رضوان، م. أ. (2022). أثر التحول الرقمي على الناتج المحلي الإجمالي. المجلة الدولية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2(2).
20. المنعم، ه.، & الفران، ص. (2021). رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية. صندوق النقد العربي.